Abhat Journal, Volume. 18, Issue. 2, September 2026

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index
https://doi.org/10.37375/aj.v18i2.4278

حوكمة التعليم الجامعي في ليبيا
نحو منظومة تشريعية مرنة لتعزيز الاستدامة والابتكار

أ. أم السعد عبد الله حمد حسين
مستشارة قانونية بجامعة إجدابيا – ليبيا
Eymeealmagrbi@gmail.com

الملخص:

يستعرض هذا البحث واقع الحوكمة في مؤسسات التعليم الجامعي بليبيا، مع التركيز على مدى توافق التشريعات الحالية مع متطلبات التطوير والابتكار اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارن بهدف الكشف عن أوجه القصور في الإطار القانوني المنظم للجامعات، والذي يتسم بالجمود ويحدّ من استقلالية المؤسسات الأكاديمية كما يعزز من هينمة المركزية على القرارات وتبرر أهمية البحث في اقتراح مسارات عملية لبناء منظومة تشريعية أكثر مرونة، تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة وتمنح الجامعات صلاحيات أوسع في مجالات الإدارة والبحث العلمي وربط المخرجات التعليمية بسوق العمل. وخلُصت النتائج إلى أنّ تحديث الإطار التشريعي يُعدّ خطوة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ ثقافة الابتكار داخل الجامعات الليبية.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الجامعية، ليبيا، الاستدامة، الابتكار.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2026/06/11
تاريخ القبـــول: 2026/07/18
تاريخ النشـــر: 2026/09/01

Higher Education Governance in Libya
Towards a Flexible Legal Framework for Enhancing Sustainability and innovation

Umm Al – Saad Abdullah Hamad Hussein
Legal Advisor, Ajdabiya University – Libya
Eymeealmagrbi@gmail.com

Abstract:

This research aims to study the governance of university education within Libya, the suitability current university- related legislation, and ways to develop it to achieve the goals of sustainability and innovation in higher education. The study relied on a comparative analytical approach and concluded that current legislation related to higher education is characterized by rigidity, suffers from weak institutional autonomy, excessive centralization, and a lack of alignment of educational policies with sustainability and innovation. The research concludes that a new law must be issued or current laws amended to build a flexible legislative system that is in accordance with the principles of good governance and grants higher education institutions independence to develop universities, link them to the labor market and scientific research, and achieve sustainable development goals in Libya.

Keywords:

governance, university, Libya, sustainability and innovation.

Information:
Received: 11/06/2026
Accepted: 18/07/2026
Published: 01/09/2026

المقدمة:

يُنظر إلى التعليم الجامعي بوصفه أحد الركائز الأساسية لبناء القدرات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعرفة فحسب بل يمتد ليشمل الإسهام في تطوير المجتمع ودعم الابتكار وفي السياق الليبي، وتواجه الجامعات تحديات عديدة تتعلق بضعف التشريعات المنظّمة وغياب آليات واضحة لتطبيق مبادئ الحوكمة الحديثة، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الشفافية وضعف التواصل المؤسسي، كما أنّ الإطار القانوني الحالي يتسم بالجمود وعدم التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في المنظومة التشريعية بما يتيح قدرًا أكبر من المرونة ويعزز استقلالية الجامعات ويساعد على الارتقاء بجودة التعليم والبحث العلمي وربطهما بمتطلبات سوق العمل.

©Abhat Journal, Sirte University 2026

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل واقع الحوكمة الجامعية في ليبيا وتسليط الضوء على سبل إصلاح الإطار القانوني بما يتلاءم مع معايير الحوكمة الرشيدة، وصولًا إلى بيئة تعليمية قادرة على دعم الاستدامة والابتكار.

أهمية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في تطوير الأدبيات المتعلقة بحوكمة التعليم الجامعي في ليبيا باعتبار أنّ الموضوع لم يحظ بعد بدراسة معمقة تكشف أبعاده القانونية والمؤسسية، وتمكن أهميتها في تقديم رؤية عملية تساعد صانعي القرار على مراجعة المنظومة التشريعية للجامعات الليبية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة وبناء قدرات بحثية وتعليمية تكون قوية في ليبيا كما تعمل على سد فجوة معرفية في حقل الدراسات القانونية والأكاديمية، وتطرح مقترحات قابلة للتطبيق من شأنها دعم استقلال الجامعات ورفع مستوى أدائها الإداري والأكاديمي.

أهداف البحث:

1. تحليل واقع الحوكمة الجامعية في ليبيا وكشف مواطن القصور في المنظومة الحالية.
2. تحديد الثغرات القانونية التي تعيق تطبيق مبادئ الحوكمة داخل مؤسسات التعليم العالي.
3. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الحوكمة ومقارنة قابليتها للتطبيق في البيئة الليبية.
4. اقتراح إطار تشريعي مرن يمنح الجامعات استقلالية أوسع ويدعم قدرتها على مواكبة التطورات العلمية والاقتصادية.
5. القيام بتشخيص الفرص والتحديات التي تكون مرتبطة بحوكمة الجامعات.

إشكالية البحث:

تتمثّل إشكالية هذه الدراسة في التحديات التي تواجه الجامعات الليبية عند محاولة تبني مبادئ الحوكمة، حيث يبرز القصور في الإطار القانوني المنظّم إلى جانب محدودية استقلالية المؤسسات التعليمية، وضعف الشفافية والمساءلة إضافة إلى غياب سياسات تشجع على الابتكار والاستدامة، ومن هنا يطرح البحث تساؤلًا رئيسًا: كيف يمكن تطوير التشريعات الليبية بما يضمن بناء منظومة حوكمة جامعية مرنة تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة والابتكار؟

أسئلة البحث:

– ما هي التشريعات الحالية التي تحكم التعليم الجامعي في ليبيا؟

– ما هي أبرز التحديات التي تواجه حوكمة الجامعات الليبية من ناحية الاستدامة والابتكار؟

– ما هي أفضل الممارسات الدولية التي يمكن أنْ تستفيد منها الجامعات في ليبيا؟

– كيف يمكن العمل على تصميم إطار تشريعي مرن يدعم الاستدامة والابتكار؟

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لفهم واقع الحوكمة الجامعية في ليبيا وتشخيص مواطن الضعف في المنظومة التشريعية القائمة، ثم تحليلها ومقارنتها بما هو معمول به في بعض النماذج الدولية التي حققت نجاحًا في مجال الحوكمة الجامعية.

خطة البحث:

تمّ تنظيم الورقة البحثية وفق ثلاثة مباحث رئيسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الجامعية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة الجامعية.

المطلب الثاني: الإطار الاستراتيجي للحوكمة الجامعية.

المطلب الثالث: أثر تطبيق الحوكمة الجامعية على التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تحليل واقع حوكمة التعليم الجامعي في ليبيا.

المطلب الأول: الإطار التشريعي الحالي المنظِّم للجامعات الليبية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حوكمة التعليم الجامعي.

المطلب الثالث: أثر الجمود التشريعي على قدرة الجامعات على تحقيق الاستدامة والابتكار.

المبحث الثالث: تجارب دولية في حوكمة التعليم الجامعي.

المطلب الأول: استعراض نماذج مختارة من دول ذات تجارب في الحوكمة الجامعية.

المطلب الثاني: تحليل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة من هذه الدول.

المطلب الثالث: مدى قابلية تكييف هذه التجارب مع السياق الليبي.

المبحث الأول

مفهوم الحوكمه الجامعية

يُعدّ مفهوم الحوكمة الجامعية من المفاهيم الحديثة نسبيًا بدأ ظهوره في الفترة الأخيرة من أجل التعبير عن الأزمات التي تمر بها الجامعات و إيجاد حلول مقترحة لهذه الأزمات، وذلك في حالة انعدام وضعف أساليب المحاسبة بفرض معايير محددة تكون متعلقة بكيفية اتخاذ القرارات داخل الجامعة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الجامعات

بتطبيق الشفافية والمساءلة، فالحوكمة الجامعية ما هي إلّا نظام يقوم بمواجهة الاستبداد الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة (الأسود، الطويل، 2021م، ص11).

ويشير مصطلح الحوكمة الجامعية "إلى كيفية قيام الجامعات بتحديد أهدافها وتنفيذها وأسلوب إدارة مؤسساتها ورصد إنجازاتها وهذا المفهوم لا يعبر عن ما تفعله الجامعات من عمل يؤثر في مختلف مجالاتها، وإنّما يعبر عن كيفية أدائها لهذا العمل عن طريق نظام إدارة يضع كافة الأطراف أمام مسؤولياتهم فهو يشير إلى الكيفية التي تدار بها الجامعات، وتراقب في نفس الوقت من جميع الأطراف ذات العلاقة بالجامعة" (مصطفى، 2024م، ص363).

لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف الحوكمة الجامعية الإطار الاستراتيجي للحوكمة الجامعية وأثر تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة.

المطلب الأول

تعريف الحوكمة الجامعية

هي "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة، والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعّالة لتحقيق خطط وأهداف الجامعة، وتحقيق النجاح التنظيمي والإدارة الجامعية المتميزة إلى جانب تنظيم العمليات، والعلاقات بين الجامعات والجهات المعنية الأخرى." (بارة، الإمام، 2017، ص122).

تعريف الحوكمة لغة: يُعدّ لفظ الحوكمة مستحدثًا في قواميس اللغة العربية، ويُعدّ لفظ مستنبط من الحكومة ويعني بذلك الحكم والسيطرة، وتشير بعض المصادر إلى أنّ كلمة حوكمة تكون مشتقة من التحكم وبذلك يكون لفظ الحوكمة له العديد من الجوانب ومنها الحكمة وهو ما تقتضيه من التوجه والإرشاد والحكم وهو يقصد به السيطرة على الأمور من وضع ضوابط التي تحكم السلوك والتحاكم وهو طلب العدالة في حالة انحراف سلطة الإدارة عند قيامها بالتلاعب بمصلحة المساهمين. (عبد الصمد، 2012- 2013م، ص15).

"يفتقر مصطلح الحوكمة إلى الترجمة الدقيقة للغة العربية إلّا أنّ مجمع اللغة العربية اعتمد لفظ الحوكمة بعد عدة محاولات تعريبه مثل الحاكمية، والحكم، والحوكمة، والحكمانية، والإدارة الرشيدة، والإدارة الجيدة، والضبط المؤسسي، والمفهوم اللغوي للحوكمة يعرّف في لسان العرب بأنّه الحكم والعلم والفقه والقضاء بالعدل، وذلك من حكم الشيء وأحكمه، وكلاهما: منعه من الفساد." (طلايع، 2025م، ص214).

تعريف الحوكمة الجامعية اصطلاحًا: ويقصد بها المعايير التي يتم وضعها من أجل تطبيق الشفافية وأساليب قياس الأداء وتوزيع السلطات والمسؤوليات، ومشاركة أطراف المصلحة مثل الإدارة وأعضاء هيئة التدريس والجهات التي تكون خارج الجامعة بوضع سياسة محددة من أجل تحقيق أهداف الجامعة وتصبح مصدر متميز ومركز للإنتاج العلمي وتطور المجتمع. (واقف، بلحضري، 2023-2024م، ص15).

وعرفها Harvey على أنّها "الطريقة التي تنظم الجامعات وتعمل داخليًا وعلاقاتها مع الكيانات الخارجية بهدف ضمان أهداف التعليم العالي باعتبارها مجالًا للتحقيق والنقد،" وهي بذلك تكون الطريقة التي تعمل بها داخل الجامعات واختيار الأساليب المناسبة والفعّالة لتحقيق غايات الجامعات وأهدافها. وممّا سبق تعرّف حوكمة الجامعات بأنّها نظام إداري حديث النشأة يهدف إلى تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق الجودة الشاملة وخطط وأهداف الجامعات من أجل الوصول إلى إدارة جامعية مميزة والحوكمة الجامعية، "طريقة يتم من خلالها توجيه أنشطة الجامعة وإدارة أقسامها العلمية وكلياتها ومتابعة تنفيذ خططها الاستراتيجية وتوجهاتها العامة كما تعكس الحوكمة الجامعية نظامًا يركز على تميز وجود الإدارة الجامعية ومدى القدرة على التنافس مع المحافظة على الاستقلالية، دون الاعتماد على الآليات المركزية للإدارة، بمعنى آخر كيف يمكن أنْ تصبح الجامعة مصدر للتميز وجودة الأداء ومركز للإنتاج العلمي لكل القطاعات المكونة للمجتمع." (زراولة، عباس، 2023م، ص5).

وتعرف الحوكمة الجامعية من ناحية قانونية على أنّها الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تدار بموجبها الجامعات من أجل تحقيق أهدافها وضمان استقلالها وحماية حقوق كافة أطرافها المستفيدين منها.

وتعرف الحوكمة الجامعية من ناحية إدارية تتمثّل في أنّ هناك نظام إداري يكون مُلم وقوي تتمكن الجامعة من خلاله اتخاذ قرارات صحيحة وقوية، وتوزع المسؤوليات بين أعضاء الأسرة الجامعية بشكل منظم يضمن تحقيق الكفاءة والشفافية وتحيق الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها سواء كانت بحثية أو تعليمية.

المطلب الثاني

الإطار الاستراتيجي للحوكمة الجامعية

يُعدّ الإطار الاستراتيجي للحوكمة الجامعية خارطة الطريق المؤسسية التي توجه الجامعات نحو تحقيق الكفاءة والاستدامة والابتكار، وتأمين

تعليم يكون متناسب مع تطورات من أجل إخراج كفاءات علمية من الخريجين لسد احتياجات مؤسسات الدولة من وضع حلول لقضايا المجتمع والحوكمة الجامعية والهيئات الخارجية وتبادل المعلومات والخبرات بينهما، ويعتمد هذا الإطار على تحديد الأهداف الأساسية و وضع المبادئ الجوهرية التي تضمن سير الجامعة بطريقة منهجية وفعّالة. (ربابعة، 2019، ص8).

تهدف الحوكمة الجامعية إلى إنشاء بيئة تعليمية وإدارية متكاملة تحقق التوازن بين الاستقلالية الأكاديمية والمسؤولية المؤسسية، ووضع تشريعات تكون متماشية مع تتطورات المجتمع من أجل تطوير العلاقة بين أفراد الأسرة الجامعية ورسم سياسة تكون استراتيجية داخلها. (الشباطات، 2018، ص150) ومن أبرز أهدافها:

1. رفع كفاءة الأداء المؤسسي والأكاديمي عبر تحسين إدارة الموارد البشرية والمالية والفنية لضمان جودة التعليم والبحث.
2. تعزيز الشفافية والوضوح بتبسيط الإجراءات الإدارية وإتاحة المعلومات لجميع أصحاب المصلحة.
3. ضمان المساءلة بحيث تكون كل جهة مسؤولة عن أفعالها وقراراتها بما يحقق الالتزام بالخطط والسياسات المؤسسية.
4. تمكين المشاركة الفاعلة بإشراك أعضاء هيئة التدريس والطلبة والإدارات في عملية صنع القرار الجامعي.
5. تحقيق الاستدامة ماليًا وإداريًا وبيئيًا لضمان استمرارية المؤسسة في تقديم التعليم والبحث. (تجاني، 2015- 2016، ص37).

وتستند الحوكمة الجامعية إلى مجموعة من المبادئ التي تؤسس لسلوك إداري وأكاديمي فعّال والتي يجب على الجامعات الاهتمام بها ومراعاتها، وأنْ تكون لها إدارة علمية حديثة تكفل حقوق الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب وجميع القوى الذين لهم علاقة بالعملية التعليمية وتشمل:

1. الاستقلالية الحفاظ على حرية القرار الأكاديمي والإداري للجامعات ضمن الإطار القانوني.
2. المساءلة محاسبة الإدارات والأعضاء عن القرارات والنتائج وفق مؤشرات أداء واضحة.
3. الشفافية إتاحة المعلومات والقرارات لجميع الأطراف المعنية لضمان الثقة والمصداقية. (الأسود، الطويل، 2021، ص13- 14).
4. الكفاءة والفاعلية الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أفضل النتائج الأكاديمية والإدارية.
5. العدالة والمساواة توفر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع الجامعي دون تمييز.
6. المشاركة إشراك جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار لضمان توافق السياسات مع احتياجات المجتمع الأكاديمي. (علالي، 2014- 2015م، ص60).

المطلب الثالث

أثر تطبيق الحوكمة الجامعية على التنمية المستدامة

الحوكمة الجامعية منظومة من القوانين والآليات التي تقوم بتنظيم عمل الجامعات، وتمثّل أسلوبًا متطورًا في الإدارة والمتابعة والرقابة المؤسسية من أجل النهوض بالكفاءة الإدارية والأكاديمية للوصول إلى قرارات فعّالة وقابلة للتنفيذ يستند إلى توزيع متوازن ومدروس للمسؤوليات بين الجهات الرسمية والمؤسسات الجامعية، وذلك بتمكينها من بناء قدراتها. (الأسود، الطويل، 2021، ص14).

والالتزام بالحوكمة الرشيدة يمثّل عنصرًا جوهريًا يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بترسيخ القانون وتطبيقه بحيادية تمهد للحوكمة الطريق لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء إطار قوي للمساءلة والمحاسبة، حيث تخضع تصرفات وقرارات منفذي السياسات للرقابة مما يسهم في تحقيق توزيع عادل للموارد بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر ودون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، والحوكمة تقوم على ضوابط متينة تساعد على بناء المجتمع وتحمي حقوق الإنسان والحوكمة تعزز استقلالية الجامعات مما يجعلها أكثر قدرة على إدارة مواردها بكفاءة مما ينعكس على تحسين مستوى التعليم، الذي يكون أحد ركائز التنمية المستدامة وتستطيع الجامعات أنْ تتحول إلى مؤسسات منتجة للابتكار والمعرفة والحوكمة تُشجع على إشراك الطلبة والمجتمع في صناعة القرار. (عبد الجواد، 2025م، ص49).

والتنمية المستدامة يكون هدفها أنْ يكون نظام اجتماعي متوازن يقوم برفع وتعزيز قدرات المواطنين بالمشاركة في العملية التنموية، وضمان وصولهم المتساوي لمقومات الحياة، وتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وبما يكفل حق الجميع في الحياة والعدالة، وبذلك تُعدّ الحوكمة شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة سواء على مستوى التعليم والجودة برفع كفاءة التعليمية والعملية الذي يكون بالمساءلة والشفافية، وتعزيز الاعتماد الأكاديمي والجودة ما يؤدي إلى تخريج كفاءات يكون لها القدرة على تقديم خدمات للمجتمع.

أمّا على مستوى البحث العلمي فيكون توجيه البحث العلمي من أجل إيجاد حلول لمشاكل المجتمع والعمل على دعم الابتكار الأعمال

الجامعية بما يخدم متطلبات التنمية المستدامة والمستوى الاقتصادي ترشيد استهلاك الموارد المالية والإدارية داخل الجامعة، والمساهمة على توفير فرص عمل وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك على المستوى الاجتماعي تعزيز قيم المشاركة والعدالة بين أعضاء هيئة التدريس وطلبة الجامعات وتقليل الفوارق التعليمية وتحقيق شمولية أكبر في التعليم العالي وعلى المستوى البيئي بدعم البحوث البيئية التي تقدّم حلولًا مستدامة وترشيد الطاقة وإدارة النفايات وبشكل عام يساهم تطبيق الحوكمة الجامعية في تحسين أداء الجامعات وتطويرها وتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (مُحَمَّد، محمود، 2022م، ص7).

المبحث الثاني

تحليل واقع حوكمة التعليم الجامعي في ليبيا

البحث عن واقع التعليم الجامعي في ليبيا بمعرفة الهيكل الرسمي للجامعات والحوكمة الحالية حيث تتبع الجامعات في ليبيا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ونشأت التعليم الجامعي في ليبيا جاءت نتيجة لاحتياجات المجتمع الليبي من القرن الماضي ولم يكن من نشاط أساتذتها وطلابها، وهذه الاحتياجات احتياج المجتمع للقوى العاملة وكذلك الاحتياج إلى تطوير المنظومة التعليمية والأكاديمية، وتتفق جميع الأبحاث التي تتعلق بواقع التعليم الجامعي في ليبيا يجب تحديث المنظومة الجامعية لأنّ مستوى تطبيق الحوكمة كان ضعيف بشكل عام بسبب ضعف التمويل وتخصيص غير متوازن للموارد، وانخفاض معايير الجودة وابتعاد المناهج عن المعايير العالمية وعدم مواكبتها للتطورات أو احتياجات سوق العمل وهناك مشاكل تكون متعلقة بطرق التدريس، وكذلك الوقت المناسب للتخصص، وضعف البنية التحتية الرقمية، والتعليم الإلكتروني، وضعف الملاءمة مع سوق العمل حيث توجد فجوة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل مما يعمل على زيادة نسبة البطالة بين الخريجين.

فمؤسسات التعليم العالي تتأثر بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، ومحدودية الكفاءات الإدارية، ونقص البحث العلمي والابتكار بسبب تدني الحوافز للباحثين وتركيز عمليتهم معظمة على التدريس فقط، وكذلك غياب التعاون الأكاديمي والمؤتمرات العلمية التي تُحدّ من الإبداع والابتكار وقدرة الجامعات على المساهمة في التنمية، وافتقار الجامعات للاستقلالية المالية والإدارية بسبب سيطرة الدولة على الجامعات مما يعطل تطوير الجامعات، وكذلك يوجد عبء تمويلي كبير على الدولة. وبالرغم أنّ التعليم مجاني داخل الدولة الليبية يتزايد هذا العبء مع زيادة عدد الطلاب داخل الجامعات فلابد من إيجاد طرق مستدامة للتمويل، وكذلك يوجد تحديات خارجية تكون متعلقة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي يكون لها تأثير على مؤسسات التعليم العالي ومن أجل تطويرها وتحسين أداء الجامعات باستخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتبني مؤشرات تكون موثوقة لقياس أداء الجامعات من أجل تطويرها وتحديث المناهج العلمية، ويجب أنْ تكون متوافقة مع احتياجات سوق العمل. (سرير، العربي، 2021م، ص704- 705).

لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار التشريعي الحالي المنظم للجامعات الليبية والمعوقات التي تواجه حوكمة التعليم الجامعي وأثر الجمود التشريعي على قدرة الجامعات على تحقيق الاستدامة والابتكار.

المطلب الأول

الإطار التشريعي الحالي المنظم للجامعات الليبية

يقصد بها القوانين واللوائح والقرارات الرسمية التي تقوم الدولة بإصدارها والتي تحدد وتنظم كيفية إنشاء الجامعات وتحدد حقوق و واجبات العاملين فيها، ولذلك يجب أنْ تكون موافقة للتشريع الأساسي موضوعًا وشكلًا، ومن أحدث القوانين واللوائح قانون التعليم الليبي رقم (18) لسنة 2010م لتنظيم التعليم العالي في ليبيا ووضع هذا القانون العديد من التفاصيل الإجرائية والتأديبية ونظم شؤون العاملين داخل الجامعات، ويحدد سن التقاعد الأكاديمي 68 سنة ويمنح صلاحية تمديده وفق ضوابط محددة ويصدر لوائح تكون تنظيمية تكون خاصة بأعضاء هيئة التدريس والدراسات العليا والبحث العلمي.

وقانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الجامعات وتعديلاته وينظم هذا القانون هيكلية إدارة الجامعات وأسس وجودها ومقرها وبيئتها التعليمية ويفرض على الجامعات الالتزام بمعايير الجودة، وينصّ على أنّ الجامعة تكون مستقلة في هذه المجالات لكن تحت إشراف الدولة، وتنشأ هيئات داخل الجامعة لها صلاحيات معينة لكن لاتزال بعض الإجراءات مركزية مثل التعيينات والموافقات النهائية لبعض الأمور الأكاديمية، وتوجد لوائح وتنظيمات تكون خاصة بأعضاء هيئة التدريس والمعيدين والطلبة والنصوص القانونية تتيح فرض لوائح تنظيمية وعقوبات تأديبية وإلزامية بعض الإعلانات والقوانين العامة.

وقانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م الذي أصدره مجلس النواب الليبي لتنظيم الجامعات في ليبيا ويهدف إلى تطوير قطاع

التعليم، ووضع العديد من التفاصيل وهي كيفية إدارة الجامعة وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم، وكذلك وضع أعضاء هيئة التدريس المتعاونين والمغتربين والزائرين، ونظام المعيدين وشروط التعاقد معهم ودور الإداريين في الجامعة وشروط الالتحاق بالدراسات العليا في الدولة الليبية، وكذلك توجد العديد من اللوائح التي تتعلق بالجامعات والتي تُعدّ من حيث موضوعها أعمالًا تشريعية كالقوانين وفي شكلها قرارات إدارية لأنّها تصدر عن السلطة الإدارية.

قرار مجلس الوزراء رقم (153) لسنة 2013م بإصدار لائحة معادلة المؤهلات العلمية وقرار وزير التعليم رقم (420) لسنة 2020م بشأن إلزام مؤسسات وبرامج التعليم الطبي التقدم للحصول على الاعتماد من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وبشكل عام على الرغم من وجود العديد من النصوص القانونية التي تنص على استقلال المالي والإداري للجامعات لكن غالبًا ما تتأثر بالبيروقراطية الإدارية وكذلك ضعف اللوائح التنفيذية وعدم وضوحها في بعض الجامعات مما أدى إلى تفاوت كبير بين الجامعات وغياب آليات قوية تقوم بالمتابعة والمساءلة القانونية وخاصة فيما يكون متعلق بتنفيذ الخطط والشفافية. (إبراهيم، 2021م، ص654- 655- 656).

وفي نوفمبر 2023م تم اعتماد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2022م وتمّ العمل بها فور صدورها ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى الرغم أنّ الإطار التشريعي المنظم للجامعات الليبية يوجد به تطور ملحوظ من حيث الهيكلية والاستراتيجية، إلّا أنّه مازال يواجه تحديات كالتمويل والكوادر الأكاديمية والبنية التحتية والاستقرار السياسي.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه حوكمة التعليم الجامعي

تواجه الجامعات في ليبيا تحديات كثيرة تعيق تطبيق الحوكمة وهذه التحديات التي تعترض تطبيقها يكون لها تأثير سلبي على جودة التعليم والبحث العلمي في الجامعات الليبية ومن هذه التحديات :

– **النهج الثقافي السائد في المجتمع:** يتمثّل في الثقافة الموجودة في المجتمع وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار التي تكون نتيجة الثقافة السلبية المكتسبة داخل المجتمع وفقد الثقة في تطويره والتي تنتقل مع الطالب في الجامعة الذي لا تكون له حرية التعبير في الاعتراض على المناهج الدراسية مما يؤدي إلى تقليل الإبداع عند الطلبة، والأسلوب نفسه يخضع له أعضاء هيئة التدريس مع المستويات الإدارية العليا فيما يكون متعلق بالترقية والإنتاج العلمي مما يؤدي إلى جعل الجامعة مؤسسة بيروقراطية إدارية، وكذلك اعتماد أعضاء اعتماد عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على ملخصات ورقية تكون عوض عن الكتب بسبب ارتفاع أسعارها.

– **الوضع السياسي العام:** يؤثر الوضع السياسي الذي تعيشه الدولة على إمكانيات وقدرات أعضاء الأسرة الجامعية مما يؤدي إلى انعدام الثقة في القدرة على التغيير وعلى الرغم أنّ التنظيمات الطلابية التي يفترض أنْ تدافع عن حقوق الطلبة إلّا أنّ الواقع يكشف انحرافها عن دورها وتصبح منصات تخدم مصالح خاصة وتكون مستغلة في عمليات تعبئة سياسية من أطراف حزبية.

– **القواعد القانونية الراهنة:** يقصد بها القوانين المتعلقة بالتعليم العالي فالقوانين الحالية تكون غير ملائمة مع التطورات الحالية للجامعات التي تنظمها أوضاع معينة، لا يمكن إخضاعها لنفس القوانين الموحدة المعمول بها في مؤسسات أخرى وكذلك الانتشار العشوائي للجامعات لا يكون مرتبط بأهداف تعليمية أو احتياجات سوق العمل.

– **طريقة إدارة الجامعة:** تكون المشكلة الرئيسية في نظام الجامعة في كيفية طريقة أعضاء هيئة التدريس والقيادات العليا في الجامعة من رئيس الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بسبب محدودية الصلاحيات الممنوحة لهم هؤلاء يتم تعيينهم من سلطات إدارية تنفيذية ولا يتولون مناصبهم بالانتخاب، وهو ما ينعكس على درجة استقلال هؤلاء في مواجهة السلطة التنفيذية ووضع معايير محددة من أجل تقييم أداء قيادات الجامعة.

– **الاهتمام بالكم على حساب الكيف:** يُلاحظ أنّ هناك فجوة متسعة بين الكم المتزايد من الشهادات الجامعية للخريجين وبين المستوى الأكاديمي المتدني، مما يعكس خللًا في جودة المخرجات التعليمية بسبب عدم قدرة الجامعات على الالتزام بأداء تعليمي عالي.

– **عدم تفعيل دور الطلبة في تقييم الكفاءة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس:** هذه الفكرة تكون مفقودة في معظم جامعات الدول النامية، وأشارت بعض الدراسات إلى أنّ الطلبة يُعدّون من أبرز المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وذلك لكونهم المستفيدين الأساسيين من العملية التعليمية والأكثر معايشة لما يجرى داخل القاعات الدراسية من أنشطة و ممارسات تدريسية. (عبد الرحمن، 2018م، ص197- 198- 199).

المطلب الثالث

أثر الجمود التشريعي على قدرة الجامعات على تحقيق الاستدامة والابتكار

يقصد به التأخر في تحديث الأنظمة والقوانين أو غياب المرونة في تطبيقها يشكّل عائقًا أمام الجامعات في تحقيق الاستدامة والابتكار ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، ويؤدي ذلك إلى صعوبة إطلاق برامج تعليمية جديدة وإدخال تقنيات حديثة في التدريس والبحث العلمي بإعاقة تطوير المناهج وتطبيق أساليب إدارية حديثة وهذا الجمود يكون يؤدي إلى التقليل من حرية المبادرة وإطلاق المشاريع التجريبية مما يمنع الجامعات من مواكبة التكنولوجية المتسارعة وعدم التوافق بين مخرجات الجامعات مع احتياجات المجتمع.

وهذا الجمود يؤثر على الاستدامة في الجامعات ويمنعها من إنشاء بنية تحتية ومنع هذه الجامعات من أخذ حلول تكون مستدامة كاستخدام الطاقات المتجددة، وكذلك يقلل من تحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب على تطوير مشاريع تعليمية مبتكرة والحد من قدرة الجامعات على إجراء أبحاث مواكبة للتطور مما يجعل هذه الجامعات بيئة طاردة للباحثين والبحث عن بيئة أخرى تكون أكثر جاذبية وداعمة للابتكار وضعف تصنيف الجامعات عالميًا، فتطوير التشريعات في ليبيا يولد اهتمام الجامعات بجودة مخرجاتها وتهيئة المجتمع الليبي لعالم العولمة واستحداث مناهج يكون الهدف منها صناعة أجيال الغد من خريجي الجامعات، وإصلاح تشريعي يكون مواكب للتطورات العالمية والعمل على منح الجامعات حرية الاستقلال الإداري والمالي وإعادة تصميم الأنظمة بما يراعي أهداف الاستدامة والابتكار ما لم تفعل ذلك ستظل جزيرة معزولة في محيط متلاطم العواصف والأمواج فالجامعات الليبية وواقعها يتطلب إعادة النظر في قوانينها تكون متوافقة مع التغيرات العصرية ولن يأتي هذا إلّا إذا كان المشرّع يملك أدوات التطوير عند صياغة التشريع؛ لأنّ الجمود يكون له صعوبات كبيرة تجبر الجامعات على نماذج تمويل تقليدية وهذا يُعدّ مانعًا لابتكار نماذج تشغيل تكون ذات كفاءة عالية وأكثر استدامة، وهذا يقلل من الدافع المؤسسي للجامعة للعمل من أنْ تتحول إلى مراكز ابتكار حيوية وذلك عندما تكون تشريعات التوظيف وحقوق الملكية الفكرية داخل الجامعة مقيدة ويؤدي ذلك تقييد الباحثين الأكاديميين في الابتكار وللقضاء على هذا الجمود يجب مراجعة قانون التعليم العالي والعمل على إدماج بنود الاستدامة والابتكار في التشريع، والقيام بوضع تشريعات تعمل على إعطاء مرونة في مناهج التعليم وتسهيل العقبات التشريعية التي تعيق الاستدامة والابتكار في الجامعات (إبراهيم، 2021م، ص650- 651).

المبحث الثالث

تجارب دولية في حوكمة التعليم الجامعي

ركزت الجامعات العالمية خلال تطبقها للحوكمة على تحقيق الشفافية والمسؤولية والمساءلة والحرية الأكاديمية في المؤسسات التعليمية، مما يهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز تطوير العملية التعليمية تتضمن هذه التجارب نماذج مختلفة للحوكمة ترتكز على الخطوات الأساسية لتطبيق الحوكمة إشاعة ثقافة الحوكمة في مختلف الأطوار التعليمية لتكون قاعدة انطلاق لها، وتحدد من يملك سلطة القرار وكيفية إدارة الموارد وآليات التقييم والمساءلة بما يتماشى مع نظام تعليمي يتميز بالاستقلال ويكون ويتوافق مع متطلبات التنمية والابتكار، وقامت الكثير من الدراسات والتجارب في العالم على أنّ الحوكمة الجامعية تُعدّ خطوة ضرورية من أجل تطوير التعليم وتحسين المخرجات التعليمية.

واتضح أنّ الجامعات المتقدمة في تعليمها تتميز بسياسات الحوكمة والتمويل والقيادة وتكون حريصة على نوعية الهيكل التعليمي داخلها بنشر ثقافة الحوكمة وتعزيز الوعي بها في المقررات الدراسية وإصلاح الهياكل القانونية من أجل دعم سيادة القانون وتطوير النظام الإداري من أجل الحد من الفساد داخل الجامعات (بن طيبة، تحانوت، 2020م، ص251).

لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى استعراض نماذج مختارة من دول ذات تجارب في الحوكمة الجامعية تحليل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة من هذه الدول وتحليل واقع الحوكمة الجامعية في ليبيا.

المطلب الأول

استعراض نماذج مختارة من دول ذات تجارب في الحوكمة الجامعية

توجد نماذج للحوكمة في الجامعات وهي مختلفة عن بعضها سواء كان من ناحية التركيب أو نمط التحليل، وتكون متفاوتة على حسب الجوانب فقد تكون سياسية واقتصادية وسيكولوجية.

وتهدف الحوكمة إلى تحقيق الإدارة الرشيدة الفعّالة للجامعات، وتضمن الاستقلالية أنْ تكون هذه الحوكمة نزيهة وعادلة وغير خاضعة لتأثيرات خارجية، وأنْ تقوم الجامعة باختيار المناهج الدراسية، وكذلك ترقية أعضاء هيئة التدريس وعدم الفرض على الجامعات أنْ تقبل قرارات تكون متعارضة مع رؤيتها الأكاديمية.

ومن هذه النماذج الأنموذج الأكاديمي؛ ويقوم بتقديم مجال واسع فقد نادى بالحرية الأكاديمية لكل أعضاء الأسرة الجامعية من أجل المشاركة في اتخاذ القرار للهيئة الأكاديمية كالإداريين وأعضاء هيأة التدريس، وإعطاء تمثيل بشكل واسع للموظفين الأكاديميين في مجلس الإدارة، وهو ما يعطي الهيئة الأكاديمية مشاركة فعّالة في اتخاذ القرارات، وهذا الأنموذج مرحّبٌ به بشكل كبير على مستوى العالم؛ لأنّه الأكثر تمسكًا بالتقاليد الجامعية، وتُعدّ جامعة كامبريدج من أكثر الجامعات التي تستخدم النماذج الأكاديمي، وكذلك يطبق هذا الأنموذج في النمسا وألمانيا.

أمّا أنموذج الشركات فيشيع استخدامه في الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة، وقد انبثق هذا الأنموذج استجابة للأزمات المالية التي واجهت إدارة الجامعات، ويقوم بالتركيز على المبادئ الجوهرية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بالجوانب المالية والمحاسبية، وقد جاء هذا الأنموذج في فترة الأزمات المالية التي تعرّضت لها بعض الجامعات كجامعة أونتاريو بكندا عندما انخفض التمويل الحكومي وانخفاض عدد الطلبة الوافدين ، ويجب أنْ يدار هذا الأنموذج من قِبل مديرين تكون لهم الخبرة والقدرة على قيادة الإدارة بشكل متطور.

أمّا أنموذج الأمناء فيشير إلى علاقة الثقة بين مجلس الأمناء، ويكون له العديد من المسؤوليات منها ما يكون متعلق بحامية الوصاية والآخر يتعلق بواجب الأمانة، ويضمن هذا الأنموذج شفافية أداء الجامعة سواء كان أمام طلابها الذين يدرسون فيها وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحيط بيهم، ويستخدم هذا الأنموذج من الحوكمة على نطاق واسع بالجامعات الأسترالية، أمّا أنموذج الحوكمة الشبكية فظهر في عصر التحول الرقمي وكان نتيجة لثورة المعلومات والتكنولوجيا، وقد حدثت تغيرات كبيرة نتيجة للتطبيق العملي للحوكمة الجامعية حيث ظهرت بما يعرف بالحوكمة الإلكترونية أو الرقمية.

ويعكس تطبيق الحوكمة في أي جامعة الأنموذج الذي تتخذه الجامعة، وتصنف نماذج الحوكمة على حسب طبيعة المجالس التي تكون مسؤولة عن الحوكمة بالجامعة، وقد يكون أنموذج الحوكمة أحاديًا؛ وهو وجود هيئة واحدة يكون لها سلطة القرار في الجامعة، وهو مطبق في جامعات البرتغال والدنمارك وبولندا، أمّا الأنموذج المزدوج التقليدي فيكون معتمدًا على وجود هيئتين حاكمتين يشتركان في صنع القرارات في القضايا المتعلقة بالجامعة، ويطبق في النمسا وألمانيا والمملكة المتحدة، أمّا الأنموذج المزدوج غير المتماثل فيكون بوجود هيئتين حاكمتين تتقاسم صنع القرار وبشكل غير متساوي ويكون لأحدهما مكانة أكبر من الأخرى في اتخاذ القرارات، وهذا مطبق في فرنسا والمجر والتشيك (مصطفى، 2024م، ص372-379).

المطلب الثاني

تحليل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة من هذه الدول

تتمتع بعض الدول بالاستقلالية كالتجربة البريطانية التي يتميز فيها النظام التعليمي بعراقة تاريخه وشهرته، وتتمتع بالدرجة العالية من الاستقلال وتخضع لأنظمة وقوانين تحكم إدارتها وضمان جودتها ويتضمن 89 جامعة "72 في إنجلترا و13 في أسكتلندا وجامعتان في كل من ويلز وايرلندا الشمالية"، وتكون الجامعات هيئات مستقلة تقوم بحفص الجودة ووضع معايير خاصة بها للقبول وتتميز بمشاركة أعضاء هيأة التدريس في الحوكمة، ووجود اتحادات خاصة بطلاب الجامعات تكون مستقلة وممثّلة لصوت الطلاب في اتخاذ القرارات المتعلقة بيهم لتعزيز استقلالية الجامعات عبر مجلس الإدارة (Board of Governors) والهيئات الأكاديمية مثل Senate كما في جامعة مانشستر تعتمد على الشفافية ومكافأة كبار الوظائف، والملكة المتحدة من أفضل الدول في تطبيق الحوكمة الجامعية تتميز باستقلالية التنظيمية ومعايير الجودة العالية وشفافية تكون متكاملة.

أمّا الحوكمة في جمهورية التشيك فتتمتع الجامعات التشيكية بحرية كبيرة بتحديد قيمة أجور أعضاء هيئة التدريس فيها ومناهجها الدراسية، ولها خصوصيات متميزة تعكس تاريخها العريق في المجال الأكاديمي والتطور في جامعاتها بعد التحول السياسي الكبير في فترة التسعينات من القرن الماضي، وقد كان لقانون الجامعات لسنة 2005م دور كبير حيث شجع على الاستقلال المالي، وتكون الجامعات في التشيك معتمدة على أنموذج الحوكمة ثنائي التكوين بين الاستقلال الإداري والمشاركة الأكاديمية مع إشراف حكومي، وكذلك تعدد الهيئات الحاكمة داخل الجامعة يضمن الرقابة والمرونة، وفي سنة 2024م قامت الحكومة بتعديل قانون التعليم العالي حيث تتولي الحكومة اهتمام كبير بالتعليم المستدام ويكون ذلك بدعم تطوير البرنامج والتعلم مدى الحياة وتقوية دور الجامعات كمؤسسات فعّالة وتكون قابلة للمسألة وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أمّا الحوكمة الجامعية في السويد تتسم باستقلالية الأكاديمية واتخاذ القرارات الداخلية والتمثيل الديمقراطي بدرجة عالية ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في مجلس الحوكمة مع خطط تنموية وتقارير

سنوية يكفل الحرية الأكاديمية والتخطيط المستقبلي لاتخاذ أي قرار في مجالس الإدارة حسب القوانين الجامعية، وتقوم الجامعة بتحديد المناهج الدراسية وهيكلية تكون معتمدة على الفرق الأكاديمية والتعاون بين الإدارة والهيئات الأكاديمية على غرار collegiality في جامعة ستوكهولم، وتتميز الحكومة الجامعية بالشفافية الأكاديمية والنزاهة والمشاركة المجتمعية وتكون خاضعة لتقييم الجودة وتحت إشراف الهيئة السويدية للتعليم العالي. (بركات، رحال، 2018م، ص355).

أمّا في مصر فإنّ نظام حوكمة التعليم العالي تكون مركزية وهذا ينعكس في الهيكل والتسلسل الهرمي لإدارة النظام التعليمي والهيئات التي تكون مشاركة في اتخاذ القرارات، وتقوم الوزارة بإشراف على الجامعات بمراقبة التنفيذ واللوائح، وتقوم بمشاركة تقديم الميزانية المالية المتعلقة بالجامعات من أجل الموافقة عليها من الحكومة والبرلمان كل عام، وكذلك تقوم بمراقبة الخطط التنفيذ ذات مدى طويل وبشكل مستمر، ويكون المجلس الأعلى للجامعات الهيئة الرئيسية التي تكون مسؤولة عن اتخاذ القرارات ووضع القوانين واللوائح، أمّا بالنسبة لضمان الجودة فيكون من وكالة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم وهي هيئة تكون تابعيتها لمجلس الوزراء وهي هيئة مستقلة.

أمّا في الأردن التعليم العالي فيكون مركزي وزارة التعليم العالي هي من تكون مسؤولة عن التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة كذلك في الاعتراف بالجامعات والشهادات الدولية وبهذا تكون من أكثر الدول تقوم بالتنويع في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك تقوم بدعم المجلس التعليم العالي ودعمه بالمعلومات التقنية المتطورة، وهناك صندوق دعم البحث العلمي الذي من مهامه دعم البحث العلمي في المملكة الأردنية ويقوم بإشراف عليها وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العالي في الأردن فقد شهد تطور كبير بزيادة الجامعات في الأردن وإصلاح قانوني للقوانين التي تنظم الجامعات، وكذلك التزامها بمعايير الجودة المؤسسية الذي يتم من خلال لجان متخصصة تقوم بزيارات دورية من أجل الاعتماد والتدقيق، ويكون المؤشر الأساسي للجودة وهو عدد الطلاب المقبولين في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك أعضاء هيأة التدريس ولهذا يتم الخضوع للرقابة من خلال الهيئات الرقابية وفرض عقوبات في حالة عدم اتباع اللوائح والقوانين المعمول بها داخل هذه المؤسسات.

أمّا في المغرب فوزارة التعليم العالي هي التي تقوم بتطوير الخطط الحكومية في التعليم العالي ومتابعة تنفيذها وتتولى تنفيذها بما يتوافق مع الضوابط القانونية، كما يوجد وكالة التعاون الخارجي والمركز الوطني للبحث العلمي والمجلس الأعلى للتعليم والتدريب والبحث العلمي وهيئة استشارية ذاتية تسعى إلى مجالات رئيسية وهي الحوكمة والتنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية، وبذلك يكون والمجلس هيئة مراجعة وهي هيئة وطنية لتقيم جودة التعليم العالي والبحث العلمي وهي الجهة التي تكون مختصة بتقييم أنظمة ومؤسسات البحث العلمي، ويمكن التنويه إلى أنّ التعليم العام في المغرب متاح مجانًا لكل من المواطنين والأجانب. (شرف، 2020م، ص290- 294).

المطلب الثالث

مدى قابلية تكييف هذه التجارب مع السياق الليبي

الواقع الذي تعيشه الجامعات في ليبيا بسبب المناخ الثقافي والعلمي وغياب الشفافية والمساءلة وضعف مشاركة المصالح في اتخاذ القرارات يجعل عمليات الإصلاح أصعب بكثير مما هو متوقع على أرض الواقع والكثير منها لايزال يواجه الكثير من العقبات على الرغم من خضوعها للكثير من الإصلاحات، ولم يكن أنْ يطرح موضوع إصلاح التعليم الجامعي في ليبيا في السابق دون أخذ الموافقة من النظام السياسي، وبعد ذلك يأتي دور الخبراء المختصين من أجل إصلاح التعليم الجامعي لأنّ ذلك يكون من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، ولقد أهملت الحكومات المتعاقبة ما بعد 2011م وحتى 2014م معالجة مشاكل التعليم العالي في ليبيا؛ حيث أغلقت بعض الجامعات بسبب النزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد والانقسام في السلطة، ويظهر هذا من غياب المساءلة والشفافية وضعف تطبيق الحوكمة الجامعية في ليبيا، وكذلك تفاوت مشاركة العاملين في صنع القرارات ووضع أنظمة محددة لهم وعدم النظر إلى احتياجاتهم العلمية والبحثية وعدم تعديل نظام الترقي الذي يعكس القدرات العلمية مما يؤدي إلى ضعف المخرجات الجامعية، وكذلك النقص في الموارد والتمويل الذي تسبب في أزمة مالية داخل البلاد بسبب الحروب وتقليص اعتماد الحكومات، وأدى ذلك إلى تدهور البنية التحتية للجامعات في ليبيا، فكان لهذه الأزمة تأثير على رواتب العاملين داخل الجامعات، أدى ذلك إلى مشكلات في تحديث المناهج الدراسية في الجامعة لتكون متماشية مع المعايير العالمية والجامعات في ليبيا تكون معتمدة على البيروقراطية الإدارية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة المؤسسية وسوء اتخاذ القرارات.

وتعتمد قابلية تكييف هذه التجارب في ليبيا على معالجة التحديات المتمثّلة في تداخل المهام وضعف تفعيل التشريعات، ويكون التكييف بمواءمة الاستراتيجيات والخطط الوطنية ويكون ذلك

بالاستفادة من الأدوات المهمة كالتدقيق الداخلي لتعزيز الشفافية، وإنشاء قوانين مرنة تكون متماشية مع احتياجات البيئة الليبية.

ويمكن تطوير التعليم الجامعي في ليبيا في مجال الحوكمة يكون بوضع أنظمة محددة لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات والعمل على دعم أدائهم الذي يكون ببناء منظومة تنظيمية للإدارة العليا والأقسام التابعة لها، مرتبطة بالاحتياجات البحثية والعلمية بما يعزز الكفاءة والتطوير المستدام وكذلك توسيع المشاركة المجتمعية الذي يتيح بناء كوادر بشرية يكون لها القدرة على المنافسة داخل المجتمع وتطوير اللوائح المنظمة للطلبة وتكون متوافقة مع تطورات العصر وتحقق رؤية متناسبة للطلبة بتخصيص موارد مالية ملائمة للعنصر الطلابي تكون ضرورة استراتيجية وذلك لكونها دعامة أساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجب إقرار سياسيات تمويلية تتماشى مع دوره المحوري وتساند إسهامات الطلاب في سبل التطوير والتنمية وإرساء نظم لإدارة قبول الطلبة تستند إلى معايير عادلة وموضوعية ولوائح تسجيل معلنة وواضحة. (مرجين، 2016، ص16).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع حوكمة التعليم الجامعي في ليبيا الذي أصبح ضرورة استراتيجية من أجل بناء مجتمع معرفي ليكون له القدرة على الاستجابة لمتطلبات التقدم الوطني والمتغيرات العالمية، فبالارتكاز على الحوكمة الجامعية وما تحمله من مبادئ الشفافية والمساءلة يُفتح المجال أمام الجامعات في ليبيا لتجاوز التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة وإنشاء بيئة تعليمة مرنة، وتظهر الدراسة أنّ الإطار التشريعي الحالي يكون عائقًا أمام تطبيق الحوكمة الجامعية، ولا بُد من تطوير الإطار التشريعي ليكون متماشيًا مع التغيرات المعاصرة الأمر الذي من شأنه أنْ يحدث تحولًا جوهريًا في مسار التعليم في ليبيا، ومن هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية:

1. محدودية الإطار التشريعي الحالي للتعليم الجامعي في ليبيا في توفير الدعم الكافي لتعزيز الاستقلالية والإبداع المؤسسي داخل الجامعات الليبية.
2. غياب الاستقلالية الكافية في الجامعات الليبية يؤدي إلى ضعف مستوى الأداء الإداري والأكاديمي.
3. عدم مرونة السياسات التعليمية وعدم مواكبة مستجدات التنمية المستدامة.
4. افتقار مؤسسات التعليم العالي لتفعيل نهج الحوكمة المعتمد على الشفافية والمساءلة.
5. العمل على تحديد العوامل التي تكون تعيق المرونة التشريعية والابتكار داخل الجامعات.

التوصيات:

1. إصدار قانون جديد أو تعديل القانون الحالي للتعليم الجامعي بما يتضمن استقلالية الجامعات.
2. إصدار قوانين محفزة للتطوير العلمي وتخصيص تمويل مستقر للمشاريع البحثية.
3. إرساء أنظمة تقييم تعتمد على معايير عالمية لمتابعة الأداء وضمان جودة المخرجات التعليمية.
4. تأهيل القيادات الأكاديمية والإدارية داخل الجامعات بما يضمن التطبيق السليم لمعايير الحوكمة.

المصادر والمراجع:

– إبراهيم، مُحَمَّد احمودة مُحَمَّد. (2021، نوفمبر). الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، جامعة مصراتة، ليبيا.

– الأسود، رضا مُحَمَّد مصباح، الطويل، مُحَمَّد خليفة. (2021). الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي المتطلبات ومعوقات التطبيق. مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7.

– بارة، سميرة، الإمام، سالمة. (2017، فبراير). تطبيق آليات الحوكمة الجامعية لضمان تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر. ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة أسيوط، مصر.

– بركات، سارة، رحال، إيمان. (2018). استقراء التجارب الأجنبية والعربية في تطبيق حوكمة الجامعات وتحليل واقعها في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6/ العدد10 ديسمبر.

– بن طيبة، جميلة، تحانوت، خيرة. (2020). تجارب جامعات عالمية في مجال تطبيق الحوكمة. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد9/ العدد1.

– تجاني، ربيعة. (2015– 2016). حوكمة مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة– على مستوى الكليات القيادة الإدارية (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

– ربابعة، نال موسى. (2019). الحوكمة وتطبيقاتها في الجامعات الحكومية: المملكة العربية السعودية نموذج تصوري للحوكمة. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة للنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد الخامس عشر.

– زراولة، رفيق، عباس، زهرة. (2022). آليات نجاح تطبيق الحوكمة في الجامعة الجزائرية (مداخلة في مؤتمر). الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الجامعية: الواقع والتحديات، الجزائر.

– سرير، نصر إدريس عبد الكريم، العريبي، سالم صالح. (2021، نوفمبر). واقع التعليم الجامعي في ليبيا ومتطلبات تطويره في ضوء منهجية جيما كايزن. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي،

جامعة مصراته، ليبيا.

– الشباطات، مُحَمَّد علي. (2018). مفهوم حوكمة الجامعات وأثره في تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد الثاني.

– شرف، رشا سعد. (2020). بناء منظور استراتيجي لحوكمة مؤسسات التعليم العالي في العام العربي على ضوء الاستقلالية الجامعية والمحاسبية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية– مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية التربية– جامعة حلوان، المجلد السادس والعشرون/ العدد يناير ج4.

– طلايع، مُحَمَّد السعيد مُحَمَّد. (2025). الحوكمة المؤسسية في التعليم قبل الجامعي خبرات دولية: دروس مستفادة. المجلة العربية للإدارة، المجلد45/ العدد1.

– عبد الجواد، عبد السلام. (2025). دور مؤشرات الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة ليبيا. مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، العدد1.

– عبد الرحمن، ياسر. (2018). الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد8/ العدد 2.

– عبد الصمد، عمر علي. (2012– 2013). نحو إطار متكامل الحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية دراسة نظرية (أطروحة الدكتوراه). جامعة الجزائر، الجزائر.

– علالي، إيمان. (2014– 2015). الاتجاهات الحديثة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة مولاي الطاهر سعيدة. (رسالة ماجستير). جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر.

– مُحَمَّد، مريم أحمد طراد، محمود، داليا هاني مصري. (2022). أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين الماليزية والمصرية 2015– 2022. (بحث أكاديمي مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب).

– مرجين، حسين سالم. (2016). إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع– والمستقبل. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخامس بعنوان الاتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم إصلاح– تطوير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية– لندن، الأردن، عمان.

– مصطفى، أميمة حلمي. (2024). نماذج الحوكمة الجامعية وتطبيقاتها في كل من جامعة أمستردام بهولندا وجامعة أسلو بالنرويج وجامعة طنطا بمصر "دراسة مقارنة". مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد الواحد والعشرون.

– واقف، نعيمة، بلحضري، إسماعيل مُحَمَّد الأمين. (2023– 2024). تدابير الحوكمة الرشيدة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (رسالة ماجستير). جامعة بلحاج بوشعيب– عين تموشنت، الجزائر.